

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ٩٨١ (١٩٩٥)

أولا - مقدمة

١ - دعا مجلس الأمن في الفقرة ٩ من قراره ٩٨١ (١٩٩٥) المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥، الأمين العام إلى أن يقدم حسب الاقتضاء، وكل أربعة أشهر على الأقل، تقريرا عن التقدم المحرز نحو التوصل إلى تسوية سياسية سلمية في كرواتيا وعن الحالة على أرض الواقع، بما في ذلك قدرة عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا، والتي تعرف بانكرو، على تنفيذ ولايتها وفق ما هو مبين في ذلك القرار. وتعهد مجلس الأمن في هذا الصدد بأن يدرس ودون إبطاء أي توصيات يقدمها الأمين العام في تقاريره وأن يتخذ القرارات المناسبة بشأنها. والمقصود من هذا التقرير، بالاقتران مع التقرير المؤرخ ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥ (S/1995/467) أن يساعد مجلس الأمن المقدم من الأمين العام عملا بالفقرتين ٤ و ١١ من القرار ٩٩٤ (١٩٩٥) أن يستمر في استمرار ولاية الانكرو.

٢ - ويغطي هذا التقرير الأحداث حتى ٣٠ تموز/يونيه ١٩٩٥. ونظرا للدرجة العالية من الشكوك التي تحيط بالتطورات الحالية في كرواتيا، والتي ترتبط بالتطورات الجارية في البوسنة والهرسك ارتباطا لا ينفصّم، فإنه لا يمكن في الوقت الراهن تقديم توصية فيما يتعلق بمستقبل عملية انكرو. ولذلك، فإني أعتزم أن أعود قريبا إلى مجلس الأمن بشأن هذه المسألة.

ثانيا - هيكل انكرو

٣ - تعمل بعثة انكرو على الأساس المبين في الفقرة ٨٤ من تقرير الأمين العام (S/1995/222 وCorr. 1 و 2). ويرأس بعثة انكرو رئيس مدني للبعثة برتبة أمين عام مساعد، هو السيد بيونغ سو من، ولها قائد عسكري خاص بها هو الفريق عيد كامل الروضان من الأردن. ورئيس البعثة مسؤول أمام ممثلي الخاص ليوغوسلافيا السابقة، عن كفاءة أداء جميع أنشطة البعثة وضمان تنفيذ جميع مهام عناصر العملية في حدود السلطة المخولة له وطبقا للولايات والمبادئ التوجيهية للسياسات المعتمدة. ويتولى رئيس البعثة بالنيابة عن ممثلي الخاص، مسؤولية إجراء مفاوضات دبلوماسية وسياسية الالزمة لتنفيذ ولاية انكرو ومهمة التنسيق بين العناصر المدنية والعسكرية للبعثة. ويقدم رئيس البعثة تقارير إلى ممثلي الخاص في حين يكون القائد العسكري مسؤولا أمام قائد مسرح العمليات اللفتافت جنرال برنار جانفييه. وحتى ٢٠ تموز/يونيه

١٩٩٥، بلغ قوام العنصر العسكري ١١٠٥٩ فرداً منهم ٢٩٦ مراقباً عسكرياً من مراقبى الأمم المتحدة يمثلون ٢١ بلداً. ويوجد المقر الرئيسي لأنكرو بصورة مؤقتة داخل تجمع مقر قوات الأمم المتحدة للسلم في زغرب ويتم تنسيق المسؤوليات الإعلامية والسوقية والإدارية في هذا المقر.

ثالثا - التطورات الأخيرة

٤ - إثر الأحداث التي وقعت في بداية أيار/مايو ١٩٩٥، عندما سيطر الجيش الكرواتي والشرطة الكرواتية على تلك المناطق التابعة لسلافوفينا الغربية (القطاع الغربي) والتي كانت تخضع لسيطرة الصرب في السابق، لم تقع أي أعمال حربية جديدة على نطاق واسع. إلا أن المناوشات المستمرة وتبادل إطلاق النار والحوادث بالإضافة إلى وزع القوات داخل منطقة الفصل بين القوات، وزيادة عدد الانتهاكات في مناطق سحب الأسلحة الثقيلة الممتدة بين ١٠ و ٢٠ كيلومتراً، في القطاعات الثلاثة المتبقية، ساهمت في رفع حدة التوتر. وأدت هذه الأعمال من الجانبين إلى إضعاف مصداقية اتفاق وقف إطلاق النار إلى الحد الذي لا يبدو أن أي من الطرفين ملتزم بأحكامه الرئيسية، بل كان كلا الجانبين يستخدمه لتشويه سمعة الطرف الآخر. وفي ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٥ أبلغ عن حدوث ٨٣ انتهاكاً لمنطقة النصل بين القوات وقع ٤٧ منها من جانب صرب كرايينا و ٣٦ حدثاً من الجانب الكرواتي. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغ عن وقوع ٧٨ انتهاكاً في المناطق الممتدة بين ١٠ و ٢٠ كيلومتراً كان ٦٨ منها من جانب صرب كرايينا و ١٠ حالات من جانب الجيش الكرواتي. وكانت انتهاكات المنطقة تمثل ملجماً مستمراً لأنشطة كلا الطرفين.

٥ - وبالرغم من تأكيدات الحكومة الكرواتية بعدم السعي لتحقيق أي أهداف عسكرية قبل نهاية فترة الولاية الحالية لأنكرو وتجاهلاً للبيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥ (S/PRST/1995/30) استمر الهجوم المشترك الذي بدأته قوات الكروات البوسنيين والجيش الكرواتي في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٥ في منطقة جبال دينارا، ونتج عنه الاستيلاء على موقع داخل مناطق مشمولة باتفاق وقف إطلاق النار واحتلالها. ويشير الهجوم أيضاً إلى احتمال أن تكون الحكومة قد اتخذت قراراً باستخدام القوة لإعادة إدماج منطقة كرايينا الصربية. وأدت الحالة العسكرية الراهنة، بالإضافة إلى القيود الدائمة التي يفرضها الجانبان على حرية التنقل، إلى حرمان أنكرو من اتخاذ أي إجراء ذي شأن لمعالجة الموقف في بعض الأحيان. بل ورصد الحالة. ولم يتمكن أفراد حفظ السلم من إيجاد موقع لهم للفصل بين الفصائل المتحاربة ومنعوا من الوضع على طول الحدود الدولية.

٦ - واصلت قوات الكروات البوسنيين، المدعومة على ما يبدو بعناصر من الجيش الكرواتي، هجماتها على منطقة ليناسكو بوليبي المجاورة للحدود الكرواتية في البوسنة والهرسك، واستولت على بوسانسكو غراهوفو، بحيث صارت قواتها في الوضع الذي يمكنها من تهديد كنين بشكل مباشر وقطع طريق الإمدادات الرئيسي الممتد بين كنين وبانيا لوكا. وأصبحت هذه القوات الآن أقرب إلى الحدود الدولية، حيث أقامت موقعاً لقطع الطريق بالقرب من ستريميتشا. وفي الفترة بين ٢٥ حزيران/يونيه و ٢٦ تموز/يوليه شوهد حوالي ٨٦١ فرداً من قوات الجيش الكرواتي بالإضافة إلى المركبات والمعدات وهم يعبرون الطريق إلى

البوسنة والهرسك عند نقطة كامنسكو. ونتيجة لهذا القتال، يتحرك الآن في اتجاه بانيا لوكا ما يتراوح بين ١٤٠٠٠ و ١٢٠٠٠ من اللاجئين الصرب.

٧ - ويقوم صرب كرايينا بوزع وحدات لوقف التقدم الكرواتي البوسني/الكرواتي، ويقومون بإطلاق النار من الأسلحة الصغيرة والقصف بمدافع الهاون والمدفعية واستخدام الطائرات من مطار أوبيينا للهجوم على الواقع الكرواتية داخل قطاع الجنوب. وأثناء إحدى هذه الهجمات الجوية، التي حدثت في ١٨ حزيران/يونيه، تعرض أحد مواقع المراقبة التابع لأنكرو لهجوم مباشر ولكن لحسن الحظ لم يحدث ضرر كبير للجنود الكينيين الذين يحتلون الموقع. كما حدث قصف منظم ومتوازن من الجانبين لعدة قرى داخل المنطقة المشمولة باتفاق وقف إطلاق النار.

٨ - وفي الوقت ذاته ساهمت تحركات القوات الكرواتية، من حين لآخر بالقرب من منطقة الفصل بين القوات في منطقة سبنيك والسنجد والتسلل إلى جبال فلبيت في منطقة الفصل بين القوات في تهيئة المناخ العام للقيام بأعمال قتالية. ويساور صرب كرايينا القلق من أن كرواتيا تخطط للهجوم على قطاع الجنوب، وقد ردوا باحتلال قريتين داخل منطقة الفصل إلى الجنوب من نوفجرا وفشلوا جهود ممثلي الخاص وقادة قوات الأمم المتحدة لتهيئة الحالة في المنطقة بإقامة مركزين للمراقبة وموقعين لرصد الحدود بسبب تأجيل اجتماع كان من المقرر عقده بين القادة العسكريين.

٩ - وشهد قطاع الشمال نشاطاً قليلاً نسبياً باستثناء المنطقة المجاورة لمنطقة بيهاتش. فقد نشب القتال مرة أخرى بين الفيلق البوسني الخامس والقوات الانفصالية بقيادة السيد فكري عبديش التي تدعمها قوات صرب كرايينا. وهاجم الفيلق الخامس المنطقة الخاضعة لسيطرة صرب كرايينا في قطاع الشمال من الناحيتين الشرقية والغربية للجib، مما أدى إلى رد فعل قوي من جانب صرب كرايينا حيث استخدمو طائرات الهليكووتر المسلحة لأول مرة في ١٦ تموز/ يوليه ١٩٩٥ وشنوا هجوماً مضاداً كبيراً في ١٩ تموز/ يوليه ١٩٩٥. ومن المرجح أن تصبح طائرات الهليكووتر المسلحة جزءاً من فيالق القوات الخاصة لصرب كرايينا الموجودة في منطقة سلوغ. وقد نجح الهجوم المضاد في استعادة خط المواجهة الذي كان قائماً عام ١٩٩٤ في الشمال الغربي ونقل خط المواجهة الغربي إلى مسافة تترواح بين ٣ و ٥ كيلومترات باتجاه الشرق. وأدت هذه العمليات في جيب بيهاتش إلى دفع حوالي ٨٠٠ مدني إلى ترك بيوتهم هرباً من القتال، حيث لجأوا إلى بلدة كازين والمنطقة المحيطة بها، حيث تقدم لهم المساعدة السلطات المحلية ولجنة الصليب الأحمر الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وقد نتجت الحالة الإنسانية البالغة الخطورة في الجib على حد سواء من القتال، ومن قيام سلطات صرب كرايينا والسيد عبديش منذ وقت طوبل بمنع وصول قوافل مفوضية شؤون اللاجئين. ويبدو أن عرقلة صرب كرايينا لوصول المساعدات الإنسانية إلى بيهاتش تترك بدورها أثراً على برنامج المساعدات التي تقدمها المفوضية لقطاعات أنكرو في كرواتيا، حيث كانت الحكومة الكرواتية متعددة مؤخراً في السماح لقوافل المفوضية بالوصول إلى القطاعات.

١٠ - وتظل هناك إمكانية حقيقة للغاية لأن يتسع نطاق القتال ويزداد حدة في الجيب والمنطقة المتاخمة له. وفي حالة حدوث ذلك، فسوف يهدد خط إمدادات صرب كرايينا الممتد من بانيا لوكا عبر ديفور وغلينا إلى كنين. ونتيجة لذلك، يتوقع اتخاذ إجراء عنيف من جانب صرب كرايينا، مع ما يلزم ذلك من خطر استدراج كرواتيا إلى القتال في جيب بيهاتش وحوله. وتمشيا مع الأعمال الكرواتية في الغرب من قطاع الجنوب، أجرى الجيش الكرواتي مجموعة من التدريبات غرب سيساك والجنوب الغربي من كارلوفاتش خارج منطقة الفصل ولكن في المنطقة القريبة منها جداً مما زاد من حدة التوتر وانعدام الأمان. وقام صرب كرايينا أيضاً بإجراء تدريبات عسكرية مكثفة، واكتملت تعبيتهم الآن في القطاعين الشمالي والجنوبي، وأعلنوا الأحكام العرفية.

١١ - ظل قطاع الشرق هادئاً عموماً، غير أنه وقعت حادثة طفيفة فيما يبدو في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٥ عندما أسر صرب كرايينا ثلاثة كرواتيين أثناء عملهم في موقع لجمع القمامات يقع إلى الشرق من أوسييك داخل منطقة الفصل. وتجري عملية جمع القمامات في هذا الموقع طبقاً لاتفاق ظل سارياً لمدة عامين برضاء الطرفين. ونتج عن إغلاق الموقع إلقاء قمامات أوسييك في نهر درافا. ورد صرب كرايينا بإطلاق نيران الهالون على ضواحي أوسييك. وأدى زيادة التصعيد من جانب كلاً الطرفين إلى وزع قوات كبيرة في منطقة الفصل على رأس جسر أوسييك، أعقبه زيادة مستوى إطلاق النار. وتبين هذه الحادثة مدى عدم استقرار الحالة وكيف أن حادثة صغيرة يمكن أن تؤدي إلى تصعيد سريع وأسفراً المجهود الدبلوماسي السريع والحادي من جانب قائد القطاع عن تحقيق استقرار مؤقت. ومن المقرر إجراء مفاوضات محلية مباشرة لمنع أي تصعيد آخر. وفي ٣٠ تموز/ يوليه، كانت الحالة في منطقة أوسييك لا تزال مستقرة، وإن كان يسودها التوتر.

١٢ - واصلت أنكرو محاولاتهما لرصد انتهاكات اتفاق وقف إطلاق النار ولكن القيود العديدة والمستمرة المفروضة على حركتها في التنقل حرمتها من أداء هذه المهام. وفضلاً عن ذلك، فإن جهودها الرامية إلى الوضع على طول الحدود الدولية لكرواتيا لم تلق التعاون اللازم من جانب صرب كرايينا. وعلى الرغم من أنني لا أستطيع تقديم تقرير عن حدوث أي تقدم في إنشاء نظام الرصد الكامل لخط الحدود كما هو مبين في تقريري المؤرخ ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٥ (S/1995/320) فإنه تجدر الملاحظة بأن أنكرو لديها ٢١ نقطة للتفتيش ومركزًا للمراقبة تقوم برصد التحركات عبر الحدود والإبلاغ عنها. وبالإضافة إلى ذلك فإن المراقبين العسكريين في أغلب الأحيان في وضع يتيح لهم الإبلاغ عن هذه التحركات العسكرية. وتشير عملية الرصد عن الفترة من ٥ - ٣٠ تموز/ يوليه إلى حركة تنقل منتظمة داخل كرواتيا وخارجها وتشير التقارير إلى أن ما مجموعه ٩٤٦ جندياً و ٢١٢ مركبة قد تحركوا داخل كرواتيا. وأفادت التقارير أنه خلال الفترة نفسها كان هناك ٦١٠ جندياً و ١٠٤٩ مركبة قد خرجوا من كرواتيا، ولا يزال يتعين إنشاء ستة مواقع إضافية لمراقبة الحدود، ويرى ممثلي الخاص ضرورة إنشاء هذه المواقع في أسرع فرصة ممكنة.

١٣ - وبالإضافة إلى التغيرات التنظيمية، يعتقد أن القوات الكرواتية وقوات صرب كرايينا قد حصلت على العديد من المعدات والأسلحة العسكرية الجديدة. فقد حصل الكروات على ١٢ طائرة على الأقل من

طراز MIG-21 واستطاعوا وزع ٦ طائرات على الأقل من طائرات الهليكووتر الهجومية من طراز MI-24 كما قاموا بعرض عدد من الأنواع الجديدة للأسلحة الصغيرة والمركبات العسكرية. وتبين كمية المعدات العسكرية المطورة محلياً أن هناك زيادة كبيرة في القدرات الكرواتية. وقام صرب كرايينا مؤخراً كذلك بعرض أسلحة ومعدات جديدة شملت أسلحة صغيرة وأجهزة للرقة الليلية وبعض القذائف البحرية - سطح - سطح التي أعيدت هندستها. وقد حسّن الجانبيون النواحي النوعية والكمية لقدراته العسكرية - وفشل عدّة اجتماعات عقدّها قادة أنكرو مع كل من الطرفين. ولم يبد أي من الطرفين أية رغبة أو استعداد لاتخاذ الخطوة الأولى لتهيئة الحالة الخطرة وغير المستقرة الراهنة أو إعادةتها إلى حالتها العادلة. وعقب النكسة التي مني بها صرب كرايينا في سلافونيا الغربية (قطاع الغرب)، تم تعيين قائد عسكري جديد أُعلن عن عزمه في إضفاء طابع الاقتدار المهني على الجيش واتباع مذهب عسكري جديد. وأنشئ فيلق جديد للقوات الخاصة تمركز في موقع يمكنه من التدخل بسرعة سواء في قطاع الجنوب أو الشمال. وقد تحسن مستوى الانضباط في الجيش مما أدى بدوره إلى الحد من أعمال السرقة وعمليات الاختطاف والتهديد التي كان يتعرض لها أفراد ومعدات أنكرو، وإن لم تقض عليها كلّياً.

٤ - وظلت الاتجاهات السياسية داخل المنطقة التي يديرها صرب كرايينا متقلبة وضعيفة أيضاً. أما اختلاف التطلعات بين الفصائل الإقليمية في قطاع الشرق حيث ظهرت (الميل الانتفاضالية) المؤيدة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (الصربي والجبل الأسود) والأخرى في القطاعين الشمالي والجنوبي التي تميّل إلى تأييد الاتحاد المحتمل بين صرب كرايينا والصربي البوسنيين، فإنّها قد تضاعفت بسبب عجز صرب كرايينا عن تكوين مجلس بديل أو ما يسمى "حكومة وحدة". غير أنه يبدو أنّهما نجحا، في توسيعه في ٢٧ تموز/يوليه، في تعيين حكومة جديدة. وفي ضوء الدعوة الأخيرة التي وجهتها السلطات في قطاع الشرق لإجراء انتخابات جديدة من المرجح أن يضاعف انقسام صرب كرايينا الصعوبات التي تواجه أنكرو في التفاوض بشأن تنفيذ ولايتها.

٥ - وقدمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وقوات الأمم المتحدة للسلام على حد سواء احتجاجات شديدة إلى السلطات في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) ردًا على الأنباء التي أفادت حدوث عملية تعيبة قسرية لأكثر من ٥٠٠ من اللاجئين الصرب الذين تم إرسالهم إلى البوسنة والهرسك وإلى كرايينا.

منطقة سلافونيا الغربية المعروفة سابقاً باسم القطاع الغربي (قطاع الغرب)

٦ - غادر ١٧٠ صربيا قطاع الغرب بمحض إرادتهم في إطار عملية المرور الآمن في الفترة من ٩ إلى ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٥. وفي الفترة من ٢ حزيران/يونيه عندما أصيب الجسر الواقع فوق نهر سافا بأضرار، إلى ٧ تموز/يوليه ١٩٩٥، قدمت أنكرو بالاشتراك مع ممثلي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المساعدة إلى ١٣٠ صربيا آخر للسفر إلى سلافونيا الشرقية (قطاع الشرق)، وإلى ١٦ لاجئاً للذهاب إلى بانيا

لوكا عن طريق قطاع الشمال. ويوجد حاليا في الجزء الذي كان سابقا تحت سيطرة صرب كرايينا في قطاع الغرب، أقل من ١٠٠٠ صربي في باكراتش/غافرينتشا، وحوالي ٢٥٠ في أوكوساني، ويوجد في الجزء الشمالي من القطاع حوالي ٥٠٠ من الصرب أو نحو ذلك العدد. غير أن التقارير تشير إلى أن عددا صغيرا من العائلات الصربية تغادر الجزء الشمالي باستمرار بوسائلها الخاصة، على الرغم من أنه ليس من المعروف عدد هؤلاء الأشخاص بالتحديد.

١٧ - وتحاول مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وعملية أنкро الترتيب لعودة ٨٤ لاجئا صربيا من بينهم ٣٤ في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) و ٥٠ في بانيا لوكا ممن أعرابوا عن رغبتهم في العودة. وقد وافقت السلطات الكرواتية، من حيث المبدأ، على عودتهم. ومع أنه تم طلب موافقة السلطات في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، إلا أنه لم يرد بعد أي رد على هذا الطلب. ولا ريب في أن عودة عدد ولو صغير من الصرب ستكون ذات مغزى، لأنها ستساعد على استعادة الثقة لدى الطائفة الصربية في قطاع الغرب، وسيكون لها أثر إيجابي على كثير من الذين يساورهم الشك بخصوص البقاء في كرواتيا.

١٨ - ومن بين الصرب البالغ عدهم ٤٩٤ شخصا الذين احتجزتهم السلطات الكرواتية أصلا بعد العملية التي وقعت في قطاع الغرب في أوائل شهر أيار/مايو، لا يزال هناك ١٣٠ محتجزا. غير أن هذا العدد تقديري فحسب إذ أنه لم تقدم بعد إلى أنкро أي تفاصيل شاملة أو أي تفاصيل بشأن القتلى والجرحى.

١٩ - وقد بدأت السلطات الكرواتية في اتخاذ إجراءات قانونية ضد الصرب المتهمين بجرائم الحرب. واستنادا إلى التطورات الجارية حتى الآن، فإن هناك قلتا إزاء الطبيعة المحددة للتهم الموجهة ضد المدعى عليهم ومدى احترام حق المدعى عليهم في الاستعانتة بمحامين للدفاع عنهم. وبشكل عام، توحى الدلائل التي تراكمت حول هذه المسألة، بأن العملية القانونية التي تتخذ في إطارها الإجراءات القانونية لا تتسم بالشفافية عموما وتخضع للتأثير السياسي.

٢٠ - وتواصل عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا (أنкро) رصد حالة حقوق الإنسان في قطاع الغرب عن كثب. وتم مؤخرا تعزيز العمل الذي تضطلع به الشرطة المدنية للأمم المتحدة من خلال زيادة التعاون مع الشرطة الكرواتية، لا سيما في الجزء الجنوبي من هذا القطاع. وعقب إجراء مناقشات على المستوى السياسي، تم الاتفاق على بعض التحسينات من بينها وجود موقع مشترك بين الشرطة المدنية للأمم المتحدة والشرطة الكرواتية. إلا أنه كان هناك بعض التحفظات بشأن الطريقة التي ستعمل بها الشرطة المدنية للأمم المتحدة والشرطة الكرواتية معا في الجزء الشمالي من القطاع.

٢١ - وحالة حقوق الإنسان في الوقت الحاضر مستقرة عموما، لكنها ما زالت هشة. وعلى الرغم من عدم وجود دليل على حدوث انتهاكات منتظمة لحالة حقوق الإنسان ضد السكان الصرب فإن هناك حالات فردية للتمييز ضد الصرب المحليين والتحرش بهم من بينها عدم التمكن من الحصول على الوثائق الرسمية

والحرمان من حقوق الملكية مثل عودة الماشية إلى أصحابها واستمرار حوادث السرقة والتهديد. وهذه الانتهاكات تؤدي إلى تآكل ثقة تلك الطائفة والحط من قدر وكرامة السكان الصرب المتبقين. وفي الوقت ذاته، واصلت عملية أنكرو دعم عملية بناء الثقة والإصلاح التي عززتها الحكومة الكرواتية وإن كان يصعب في بعض الحالات تحديد أدلة ملموسة على تنفيذ سياسة الحكومة الكرواتية. فعلى سبيل المثال، ظلت عملية إتاحة الأموال للصرب من أجل التعمير بطيئة نسبياً ويدو أن كثيراً من الصرب لن يتمكنوا من البدء في عملية التعمير هذا العام. وبعض إجراءات السلطات الكرواتية لا تراعي مخاوف الطائفة الصربية بما فيه الكفاية. فعلى سبيل المثال، بدأت الشرطة الكرواتية والمسؤولون العسكريون الكروات مؤخراً تسجيل أفراد السكان الصرب على نحو أثار مخاوف متزايدة من أن يتم تعبيء الصرب من الذكور في سن الخدمة العسكرية. وهذه العوامل مقترنة بالتقارير المستمرة عن أعمال التخويف والفرص الاقتصادية المحدودة، قد أشاعت إحساساً بالقلق وعدم الثيق بين أفراد السكان الصرب المتبقين مما يمكن أن يؤدي إلى موجة جديدة من الهجرة الجماعية.

شبه جزيرة بريفلاكا

٢٢ - لا تزال منطقة شبه جزيرة بريفلاكا موضع اهتمام استراتيجي للكرواتيين والجمهوريتين يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). ومنذ اجتماع اللجنة المشتركة بين الدول الذي عقده ممثلي الخاص في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٥، ظلت المنطقة مستقرة نسبياً، لا سيما نتيجة وقف كرواتياً أعمال التشيد للأغراض الدفاعية في المنطقة منزوعة السلاح. ومن الأمور التي تحظى بترحيب بالغ تلك الدلائل التي تشير إلى وجود قدر متزايد من التعاون يتمثل في المفاوضات الثنائية المحلية التي أجرتها الأطراف بشأن المياه. غير أن التفسيرات المختلفة بشأن الطرائق التي وضعتها الأمم المتحدة للأمن لا تزال تشكل عاملاً محتملاً لزعزعة الاستقرار. وعلاوة على ذلك فإن القيود التي فرضها كلاً الطرفين على تنقل المراقبين العسكريين للأمم المتحدة، لا سيما تلك التي فرضتها جمهورية الجبل الأسود، داخل المنطقة المنزوعة السلاح التي تبلغ ٥ كيلومترات، تعيق بشدة عمليات التحقيق في الحوادث والانتهاكات. وقد طلبت من ممثلي الخاص، بالتعاون مع الرئيسين المشاركين للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعنى بيوغوسلافيا، مواصلة القيام بعملية الوساطة بين الأطراف والسعى من أجل الحصول على توافق في الآراء بشأن الطرائق المتواخدة بموجب قرار مجلس الأمن ٧٧٩ (١٩٩٢) و ٩٨١ (١٩٩٥).

رابعاً - ملاحظات

٢٣ - كما ذكرت في الفقرة ٢ أعلاه، فإني أعتزم العودة قريباً إلى مجلس الأمن بملحوظاتي بشأن ما تقدم، مشفوعة بتوصياتي بشأن مستقبل عملية أنكرو.
